

Distr.: General  
13 June 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البند ٦١ من جدول الأعمال  
بناء السلام والحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الموجز المقدم من الرئيس عن وقائع أول اجتماع لشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، الذي عُقد في أليكانتي (إسبانيا) يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر المرفق الأول)، إضافةً إلى البيان المشترك الذي اعتمد في تلك المناسبة (انظر المرفق الثاني). وكان قد تم الإعلان عن هذه المبادرة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على هامش الأسبوع الوزاري الذي نظّمته الجمعية العامة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارسون



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة  
موجز مقدم من الرئيس عن وقائع الاجتماع الأول لشبكة هيئات الاتصال الوطنية  
المعنية بالمرأة والسلام والأمن

أليكانتي، إسبانيا، ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧

مقدمة

شبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن هي منتدى أقليمي يضم ممثلين عن الحكومات وعن المنظمات الإقليمية والدولية. توفر الشبكة حيزا لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من المنظورين الوطني والإقليمي، وقد أنشئت بوصفها أداة لتحسين الأداء في هذا الميدان سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

وقد أكد أعضاء الشبكة في بيانهم المشترك الصادر عن الاجتماع التأسيسي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في نيويورك، التزامهم بتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالسلام والأمن، فضلا عن مشاركتها في صوغ سياسات وبرامج السلام والأمن على الصعيد الوطني. وأقروا بأن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إدماج الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضمن السياسات والأطر المعيارية المحلية، وأعادوا تأكيد التزامهم بمواصلة تطوير وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. ومع الإقرار بضرورة توضيح الأثر الناجم عن خطط العمل الوطنية على نحو أكثر فعالية، قررت هيئات الاتصال مواصلة وضع استراتيجيات لتعزيز عملية تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية القوية الأثر.

وبغية مواصلة الوفاء بهذا الالتزام، ركز الاجتماع الأول للشبكة المعقود في أليكانتي، إسبانيا، يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، على خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن. وهذه الخطط هي ثمرة إحدى التوصيات المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتُعتبر إحدى الأدوات المنهجية لإدماج المنظور الجنساني في جهود إحلال السلام والأمن على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وتُشجّع البلدان على إعداد خطط عمل وطنية تشمل الأهداف الأوسع نطاقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة، مع وضعها في سياقها ضمن الأهداف المحلية والوطنية، أو ضمن أهداف السياسة الخارجية.

وقد ضم الاجتماع المعقود على مدى يومين ما يزيد على ١٠٠ من ممثلي هيئات الاتصال الوطنية والجهات الفاعلة الحكومية وممثلي المجتمع المدني من ٦١ بلدا. وفي أعقاب الجلسات العامة المعقودة صباح اليوم الأول، جرى توزيع المشاركين على ثلاثة أفرقة عاملة معنية بمواضيع بدأت تظهر أهميتها في خطط العمل الوطنية وهي: معالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، وإشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية، ومنع أو مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وخطط العمل الوطنية. وفي اليوم الثاني، أُجريت مناقشات مع الممثلين الدوليين والإقليميين، وعُقدت جلسة تناولت خطط العمل الوطنية القوية الأثر، في حين ركزت الملاحظات الختامية على الإجراءات والخطوات المقبلة للشبكة.

## الجلسة العامة الافتتاحية

استُهلّت الجلسة العامة الافتتاحية بكلمة ترحيب ألقاها ميغيل أوليفيروس، مدير مؤسسة "Casa Mediterráneo"، وتلتها ملاحظات افتتاحية أدلى بها إديفونسو كاسترو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في إسبانيا. ثم تولى رومان أويارسون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، إدارة جلسة مناقشة شارك فيها الأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) عائشة جُمّاي الحسن، وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا؛  
(ب) ديوسيتا ت. أندوت، وكيلة وزير شؤون بناء السلام والتنمية، ومديرة مكتب المستشار الرئاسي لعملية السلام في الفلبين؛  
(ج) سلمى أشيبيالا - موسافي، الأمينة الدائمة لوزارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في ناميبيا؛

(د) يانيك غليماريك، الأمين العام المساعد ونائب المدير التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المعني بالسياسات والبرامج.

وجرى التركيز في هذه المناقشة الواسعة النطاق على الأهمية المستمرة لخطة المرأة والسلام والأمن، وبخاصة عندما تصبح الاستجابات الأمنية التقليدية غير كافية من أجل التصدي للتهديدات وأوجه عدم الاستقرار الحديثة. وأكد السيد أويارسون على مدى أهمية خطط العمل الوطنية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وشجع هيئات الاتصال على العودة إلى قواعدها وتعبئة الدعم لهذه الخطة، بسبل منها توعية وزارات من قبيل وزارتي الداخلية والدفاع، ومكتب الرئيس الذي قد لا يضطلع على نحو مباشر بالعمل ذي الصلة بهذه المسائل. وتكلم ممثلو كل من نيجيريا والفلبين وناميبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الخبرات الوطنية والتنظيمية المكتسبة في إطار خطط العمل والسياسات الوطنية المتصلة بالقضايا الجنسانية والسلام والأمن. وتكلمت السيدة جُمّاي الحسن عن خطة العمل الوطنية النيجيرية، فأشارت إلى توسيع مفهوم الأمن في إطار التنقيح الثاني للخطة بحيث بات يشمل مسائل مثل التطرف المصحوب بالعنف، وعلاج الصدمات، ونزع السلاح والتسريح، فضلا عن اعتماد خطط عمل محلية أو نطاقية لمواصلة إضفاء الطابع المحلي على تلك المسائل. وتكلمت السيدة أندوت عن تجربة الفلبين والشروع في خطة عملها الوطنية الثالثة في عام ٢٠١٧. وقالت إن الخطة في صيغتها الأخيرة تدمج الشواغل المحلية الناشئة، كالعنف الإثني والطائفي، والإرهاب والجريمة المنظمة. ويجري في إطارها بذل جهود خاصة لدعم المنظمات النسائية وبرامج التمكين الاقتصادي. وقالت السيدة أشيبيالا - موسافي إن خطة العمل الوطنية المقبلة لناميبيا وُضعت على إثر جلسات لتبادل الأفكار جرى عقدها على الصعيد الحكومي. وأشارت إلى أن السياسات الجنسانية الشاملة التي وضعتها ناميبيا قد ساعدت على معالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض مشاركة المرأة في قطاع الأمن. وأضافت بأن ناميبيا تقترح أن تستضيف اجتماع الشبكة في عام ٢٠١٩. وأخيرا، أشار السيد غليماريك إلى ضرورة أن تكون خطط العمل الوطنية على قدر من المرونة بحيث تتيح معالجة الشواغل الناشئة في مجالي السلام والأمن بسهولة أكبر.

وفي أعقاب الجلسة العامة الافتتاحية، عُقدت جلسة لعرض المعلومات الأساسية بشأن الاتجاهات الناشئة وخطط العمل الوطنية. واستهلّت أدبيلا دياس برنارديس، مديرة مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا، الجلسة بتقديم شرح للسياق الذي تم فيه

اختيار المواضيع، وحددت الأغراض من عقد جلسات الأفرقة العاملة لذلك اليوم. وقدم ميرساد ياسيفيتش، نائب رئيس معهد الأمن الشامل، صورة أكمل عن المرحلة التي بلغها تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، مشيراً إلى وجود أكثر من ٦٥ خطة عمل وطنية تم إعدادها أو قيد الإعداد حالياً، وبدء أكثر من ٢٠ بلداً من البلدان بالعمل على الخطة الثانية أو الثالثة. ثم قدم ثلاثة متكلمين مواضيع تركيز الأفرقة العاملة المبينة أدناه، وأوضحوا السياق الخاص بهذه المسائل استناداً إلى تجاربهم الخاصة:

- (أ) الحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين: جنيفر وتور، المستشارة لشؤون السياسات وضابطة الاتصال العسكري في قسم السلام والأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- (ب) إشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية: مارا ماريناكي، المستشارة الرئيسية المعنية بالشؤون الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛
- (ج) منع أو مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وخطط العمل الوطنية: مريم سي، مديرة شعبة أفريقيا وآسيا في وزارة خارجية السنغال.

ويرد أدناه موجز، وإن لم يكن شاملاً، للنقاط والتوصيات الرئيسية التي جرى استخلاصها من هذه الملاحظات ومن جلسات الأفرقة العاملة. ويُذكر أن هناك العديد من الاتجاهات والتوصيات التي برزت لدى كل فريق من الأفرقة العاملة. وفي التقرير المتعلق بالجلسات العامة، أشار جميع المقررين إلى ضرورة تحسين التعاون فيما بين الهيئات الدولية والإقليمية، والحكومات الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني. ومن جهة أخرى، أكد الممثلون أهمية العمل على تعزيز الإرادة السياسية والدفاع عن الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما بشأن مؤسسات قطاع الأمن، وأشاروا إلى ضرورة النظر إلى المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني باعتبارهما يشكلان إطاراً كلياً مختلف الأبعاد، يشمل إدارة الموارد البشرية، وتخطيط وسير العمليات، والتدابير الخاصة المتخذة للحد من أوجه استبعاد المرأة من المشاركة، والتوجيه الاستراتيجي في الوكالات المعنية بالسلام والأمن. ورأوا أن أحد التدخلات التي قد تدفع الجهات الفاعلة المعنية إلى تقديم دعمها يتمثل في إنتاج مجموعة أكبر من البحوث التجريبية الدقيقة، وهي نقطة دافعت عنها أيضاً هيئات الاتصال والممثلون. واعتبروا أن البحوث وجميع خطط العمل الوطنية ينبغي أن تنظر مباشرة في تنوع خبرات النساء والفتيات في حالات النزاع، سواء من حيث أوجه التقاطع أو تمثيل المرأة تمثيلاً ناقصاً، هذا فضلاً عن الأدوار المختلفة التي تضطلع بها المرأة أثناء النزاع. وأخيراً، أكد كل فريق عامل على أهمية إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل خطط العمل الوطنية بدءاً بإعدادها ووصولاً إلى تنفيذها وتقييمها.

### معالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين

اضطلعت السيدة وتور بدور الميسرة لجلسة الفريق العامل المعني بمعالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين. وأدلت ببيان في الجلسة كل من حفيظة بن شهيدة، العضوة في مجلس الأمة الجزائري والمستشارة لشؤون الوساطة لدى مركز توليدو الدولي للسلام، وعابدة عثمان، المدير العام لمكتب حقوق الإنسان والشؤون الدولية للمرأة في أفغانستان، وماريا لويزا مارتينو، مديرة مديرية شؤون المرأة في وزارة الخارجية وشؤون العبادة في الأرجنتين.

واعترف الممثلون بأن خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن يمكن أن تعالج الحواجز الهيكلية التي تمنع مشاركة المرأة في مجال السلام والأمن. وناقش الفريق العامل التحديات والاستراتيجيات المتصلة بالحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على الحواجز القائمة في قطاع الأمن، رغم أن البعض أشار أيضا إلى مجالي الوساطة والدبلوماسية. واتفق أعضاء الفريق على أن التحديات الرئيسية تشمل ضعف التواصل بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، سواء نتيجة لعدم توافر المعرفة اللازمة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أو عدم وجود تواصل فعال بين الدبلوماسيين والوكالات والمجتمع المدني. ويُذكر من بين التحديات الأخرى المشار إليها صعوبة إدماج المنظور الجنساني في جهود إحلال السلام والأمن، والأثر الناجم عن ذلك على صعيد نتائج التنفيذ والقيادة.

وتكلم الممثلون أولا عن تجاربهم في مجال الاستراتيجيات المعتمدة، وعرضوا أمثلة على السبل التي مكنت الدول والمنظمات من معالجة الحواجز الهيكلية. وتشمل الاستراتيجيات المعتمدة توفير تدريب أوسع نطاقا وأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي داخل وكالات السلام والأمن للمساعدة على سد الثغرات في مجال الاتصال والمجال السياسي على جميع المستويات. ثم أشار أعضاء الفريق العامل إلى ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير المتخذة ضمن خطة المرأة والسلام والأمن في إطار التشريعات والمفاهيم وعمليات التخطيط وطرق أداء العمل، ودعوا عند الاقتضاء إلى إدراج أهداف أو حصص محددة أو تدابير خاصة لتحقيق أهداف بعينها والقضاء على الممارسات التمييزية. وذكروا من بين الجوانب الهامة الأخرى لإضفاء الطابع المؤسسي ضرورة ترسيخ المبادئ المنصوص عليها في خطة المرأة والسلام والأمن ضمن كل نهج من النهج التي تتبعها الحكومات في إدارة الموارد البشرية في وكالات الأمن والسلام، في ظل كفالة المساواة في الحصول على جميع الفرص المتاحة أيا كان نوع الجنس.

وأكد الممثلون أن من الضروري، فضلا عن دمج المبادئ التي تستند إليها خطة المرأة والسلام والأمن ضمن السياسات المؤسسية، أن يعمل كبار القادة على النهوض بتلك المبادئ وتنفيذها بدقة في عملهم، أي بشكل يدل على التزامهم على مستوى القيادة. ورأى الممثلون أنه ينبغي لكبار القادة أيضا النهوض بعملية إدماج المنظور الجنساني ومبدأ التنوع من حيث نوع الجنس، وتطبيقها كوسيلة لتحسين النهج الشاملة الحالية والفعالية من حيث التنفيذ.

### إشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية

اضطلعت ماريا فيباس، الباحثة في جامعة برشلونة المستقلة، بدور الميسرة لجلسة الفريق العامل المعني بإشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية. وشملت الجلسة تدخلات لكل من باتريسيا فلور، المديرية العامة لمكتب شؤون النظام الدولي والأمم المتحدة وتحديد الأسلحة في وزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا، وهاشمية سيساي، كبيرة الموظفين القانونيين في سيراليون، ومافيك كابريرا - بايبسا، المنسقة الدولية للشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام.

وأكد المشاركون مجددا أهمية تحديد وتعزيز الشراكات القائمة مع المجتمع المدني والمنظمات المحلية المعنية بقضايا المرأة والسلام والأمن. ورحبوا بالإسهامات الأساسية المقدمة من المجتمع المدني من أجل وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية القوية الأثر. واعترف الفريق العامل بالفوائد الناجمة عن اتباع نهج شامل للجميع في عمليات تصميم خطط العمل الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، في إطار كثيرا ما يتسم بضيق الوقت ومحدودية الموارد. وأشار المشاركون أيضا إلى أهمية إشراك ممثلي المجتمع المدني منذ

أولى مراحل خطط العمل الوطنية، لا ضمّهم فقط إلى مشاورات معقودة لمرة واحدة في أعقاب صياغة الخطط. إذ من شأن هذه المشاركة الدائمة أن تسهم في خلق إحساس بالمسؤولية لدى ممثلي المجتمع المدني، الذين كثيرا ما يكونون المنفذين الرئيسيين للأنشطة الواردة في خطط العمل الوطنية. كما يتطلب اتباع نهج شاملة وتعاونية، في إطار تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، إقامة صلة أقوى بين الخطة ومجموعة متنوعة من نظم الرصد والإبلاغ القائمة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة باستخدام توصيتها العامة رقم ٣٠ (٢٠١٣) المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وأشار الفريق العامل إلى وجود تحديات كبيرة أمام مشاركة المجتمع المدني والاستفادة من دعمه بصورة دائمة، منها على سبيل المثال عدم توافر التمويل المخصص لتلك المشاركة، وصعوبة إضفاء الطابع المؤسسي على إسهاماته في جميع مراحل خطط العمل الوطنية. وناقش المشاركون التدخلات اللازمة لمعالجة تلك التحديات، بما في ذلك اعتماد تدابير لإضفاء الطابع الرسمي على تمثيل المجتمع المدني في اللجان أو الأفرقة العاملة المعنية بخطط العمل الوطنية، وضرورة قيام المجتمع المدني نفسه باختيار ممثليه. وذكر أحد المشاركين أن من شأن ذلك إزالة التصور السائد بمشاركة "المجتمع المدني عند الطلب" فحسب، أي عندما توجّه دعوة إلى شخص ما، أيا كان، في اللحظة الأخيرة لحضور أحد الاجتماعات المتعلقة بخطط العمل الوطنية. وأضاف أن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة سيحدّ أيضا من الاعتماد على وجود الجهات الفاعلة الخيرة داخل الحكومة أو الاعتماد على جهودها لتوجيه دعوات لحضور الاجتماعات، ليجري بدلا من ذلك تكريس المشاركة باعتبارها جزءا من الممارسة المعتادة. وأخيرا، تم التركيز على تحدّ آخر، وهو أن الجزء الأكبر من مشاركة المجتمع المدني يجري على الصعيد الوطني، في حين أن التنفيذ يُحتمل أن يكون خارج العاصمة. وجرّت الإشارة إلى أحد الحلول الممكنة المتمثلة في إنشاء لجان توجيهية لخطط العمل الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي، وذلك لإتاحة تقديم إسهامات وتعليقات بشأن الأنشطة المضطلع بها في إطار تلك الخطط.

### منع أو مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وخطط العمل الوطنية

اضطلعت آن - صوفي ستودي، سفيرة فنلندا لشؤون المرأة والسلام والأمن، بدور الميسرة لجلسة الفريق العامل المعني بمنع أو مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وخطط العمل الوطنية. وشملت الجلسة بيانات أدلت بها كل من لوري - آن تيرو - بينوني، مديرة مكتب معهد الدراسات الأمنية في داکار، وفيرونيك يوستن، نائبة مدير مكتب حقوق الإنسان والديمقراطية في وزارة الخارجية في بلجيكا، وماري كابورو، الموظفة الرئيسية للشؤون الجنسانية في وزارة الخدمة العامة والشباب والشؤون الجنسانية في كينيا.

وشدد المشاركون على أهمية مواءمة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن مع أي خطط وسياسات ذات صلة ترمي إلى منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. ودارت مناقشة هامة بشأن المصطلحات المستخدمة في مجال التطرف المصحوب بالعنف، حيث أن ممثلي هيئات الاتصال ذكروا أن بلدانهم تشير إلى تلك الاستراتيجيات أو الأنشطة باستخدام مجموعة متنوعة من المصطلحات، بما في ذلك منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف، والتمرد، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التمرد، وإرساء الاستقرار. ولئن كانت لا توجد توصية محددة بشأن ما إذا كان ينبغي إدماج المنظور الجنساني ضمن سياسة منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف لدولة ما، والسبل الكفيلة

بتحقيق ذلك، أو توصية بشأن كيفية إدماج تلك المواضيع في إطار خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، أكد ممثلو هيئات الاتصال على أهمية اتساق هذه السياسات وتحقيق المواءمة فيما بينها. وأشار أحد المشاركين إلى تمييز هام، وهو أن خطة منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف قد تنظر في العوامل المحركة للتطرف المصحوب بالعنف لدى الرجال والنساء على حد سواء، وفي التدخلات التي تشمل المجتمع بأسره، بينما خطة العمل الوطنية التي تُعنى بالمرأة والسلام والأمن تعالج بمزيد من الوعي مسألة المرأة والفتاة والنهج القائمة على أساس نوع الجنس. وأشار الممثلون إلى أن الخطط والاستراتيجيات، حين لا تشمل منظورا جنسانيا، قد تنطوي على ثغرات في التصميم والتنفيذ وكذلك على احتمال استخدام موارد محدودة استخداما غير فعال. وناقش الفريق العامل أيضا ضرورة تعزيز وجود المدافعين عن هذه المسائل في مؤسسات قطاع الأمن لكفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة المناسبة في عملية صياغة الخطط. واقترحوا تقديم حجج مقنعة بشأن القدرة على التنفيذ وتحقيق الفعالية، وتنمية قدرات الجهات الفاعلة الأمنية المكلفة بصياغة السياسات أو بتجهيز عملية تنفيذها. ولاحظ عدة مشاركين أن عملية إعداد خطة عمل وطنية يمكن أن تتيح فرصة مثمرة لتتقيف الجهات الفاعلة الأمنية وإقناعها بأهمية دمج المنظور الجنساني، وتقديم توجيهات عملية بشأن ما يعنيه ذلك في سياق السياسات والخطط والاستراتيجيات.

وأوصى الفريق العامل بإجراء بحوث أو جمعها على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل تحسين فهم الأدوار المحددة للمرأة في منع التطرف المصحوب بالعنف أو مشاركتها فيه، وكفالة أن تكون الاستجابات مناسبة لمناطق معينة وسياقات محددة. وفي حين نوقشت مسألة الدين باعتبارها من العوامل الهامة لفهم كيفية منع أو مكافحة التطرف المصحوب بالعنف، أشار المشاركون أيضا إلى قوى محركة هامة أخرى، مثل محدودية الفرص الاقتصادية، وأوجه القصور في النظم التعليمية، وعدم الاستقرار السياسي، والزيادة الكبيرة في عدد الشباب، وكلها عوامل تحتاج إلى فهم أفضل من المنظور الجنساني. وأخيرا، كرر المشاركون تأكيد أهمية مشاركة المجتمع المدني، وأشاروا إلى أن مشاركته في تصميم وتنفيذ برامج منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف تكسب أهمية حاسمة في توفير استجابات تأتي في حينها لمواجهة التطرف المصحوب بالعنف، عقب اختبارها على أرض الواقع ومع مراعاة المجتمع المحلي المعني.

### خطط العمل الوطنية من المنظورين الإقليمي والدولي

يمكن أيضا لهيئات الاتصال الدفاع عن خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد بدأ اليوم الثاني للاجتماع بعقد جلسة لفريق يضم ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية بغية مناقشة خطط العمل الإقليمية والسياسات والبرامج الداخلية التي تعتمد عليها تلك المنظمات في معالجة مسألتي السلام والأمن. ويسّرت كارولين شوالجر، نائبة الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، مناقشة مع ممثلي كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد من أجل المتوسط، الذين تناولوا أمثلة ملموسة صودفت في إطار مبادراتهم وعرضوا بعض التحديات التي اعترضت تنفيذ الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذها تاما. وأكد جميع المتكلمين مجددا ضرورة تحقيق اتساق السياسات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنسيقها على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وتناولت أونيبيني أونوكا، ممثلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهيلدور سيغوردادوتتر، ممثلة منظمة حلف شمال الأطلسي، بالتفصيل الخطط الإقليمية والتنظيمية لكلا المنظمين بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على كيفية إسهام

الاستراتيجيات المعتمدة في إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في إطار الأنشطة المضطلع بها. وقدمت هاني كويفا - بيتيتا، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، استنتاجات ندوة تم تنظيمها مؤخرا، وتقريراً يتضمن استعراضاً لخطط العمل الوطنية التسع القائمة في المنطقة، بالتركيز على المواضيع المشتركة والقضايا الناشئة، كالتطرف المصحوب بالعنف، وتغير المناخ، والأزمات الإنسانية. وأخيراً، تكلمت فتيحة حسوني، ممثلة الاتحاد من أجل المتوسط، عن الاجتماع والحوار الوزاريين اللذين يرمع الاتحاد عقدهما في المرحلة المقبلة، واللذين سيجمعان أصحاب المصلحة من جميع أنحاء المنطقة لمناقشة مسائل من قبيل تنسيق الاستراتيجيات الوطنية، والبحوث المتعلقة بالتطرف المصحوب بالعنف، والاستجابات لظاهرة الهجرة وأزمة اللاجئين على صعيد السياسات العامة.

### أهمية خطط العمل الوطنية القوية الأثر

أكد المشاركون في جميع مراحل المناقشات أن الاستراتيجيات الوطنية لا بد وأن تترك أثراً مباشراً على حياة الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. وركز السيد ياسيفيتش على عدد من العناصر الرئيسية باعتبارها من سمات خطط العمل الوطنية القوية الأثر، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) النهوض بالإرادة السياسية في جميع الهيئات المنفذة وعلى جميع المستويات؛
- (ب) كفالة التنسيق بين الوكالات الحكومية المسؤولة والشركاء المنفذين؛
- (ج) إشراك المجتمع المدني في جميع مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم؛
- (د) تخصيص التمويل اللازم لتنفيذ خطط العمل الوطنية، بما في ذلك تدابير تقدير التكاليف؛
- (هـ) تنمية المهارات التقنية وتخصيص الموارد لأنشطة الرصد والتقييم.

وقدمت كل من بولا مولوي، نائبة مدير وحدة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق وحل النزاعات في إدارة الشؤون الخارجية لأيرلندا، وكريكا باييتش - سفتلن، كبيرة المستشارين في الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين في البوسنة والهرسك، أمثلة على الطريقة التي تم من خلالها تحديد التحسينات اللازم إدراجها على الصيغة الجديدة للخطة، بعد تقييم خطط العمل الوطنية السابقة في كلا البلدين. وتضمنت التحسينات الاستعانة بنظرية التغيير لتحديد الأهداف العامة والآثار المنشودة، وتبسيط المؤشرات والحد منها للتركيز على الأثر الحقيقي، وجعل عملية تصميم خطط العمل الوطنية أكثر شمولا، عن طريق توسيع نطاق الجهات الفاعلة المشاركة في تصميمها بما يتجاوز وكالات السلام والأمن التقليدية. وذكر رضوان الحسيني، رئيس إدارة الأمم المتحدة في وزارة الشؤون الخارجية للمغرب، أنه رغم عدم وضع خطة عمل وطنية في المغرب بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن الحكومة المغربية تضطلع ببرامج خاصة بالمرأة والسلام والأمن، كالمبرمج القائمة في إطار مبادرة تعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالشراكة مع إسبانيا والأعضاء الآخرين في المبادرة. واتفق السيد الحسيني مع الرأي القائل إن خطط العمل الوطنية ستكون أداة مفيدة لتنسيق الأنشطة على نطاق الحكومة. وخلال المناقشة، أشار المشاركون إلى ضرورة الإبلاغ علنا وبانتظام عن العمل المضطلع به في إطار خطط العمل الوطنية، عن طريق آليات من قبيل الجلسات البرلمانية والتقارير الموازية أو المنتديات الدولية.



## اتخاذ إجراءات محددة واختتام الاجتماع

طُلب إلى المشاركين النظر في الالتزامات والاقتراحات الممكنة التي يودون توصية حكوماتهم بالإعلان عنها فيما يتعلق بخطط العمل الوطنية والسياسات بشأن المرأة والسلام والأمن. وتشمل الالتزامات ما يلي:

(أ) مواصلة المناقشة مع الزملاء المعنيين بالأمن، والسعي إلى تحقيق الاتساق في السياسات المتعلقة بمنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف (فنلندا)؛

(ب) مواصلة الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المحلي على خطط العمل، وتشجيع الشركاء من البلدان المانحة على النظر في سبل تنمية الإحساس بالمسؤولية عن تنفيذ تلك الخطط على الصعيد المحلي (الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام)؛

(ج) استعراض إطار الرصد والتقييم بهدف إدماج بعض الرؤى المتعمقة المستقاة من الاجتماعات، مثل تقديم عدد أقل من المؤشرات، على أن تكون مؤشرات أكثر تحديدا (كينيا)؛

(د) إدماج عناصر التنوع والاختلاف (تايلند)؛

(هـ) النظر في أفضل السبل المتاحة لكفالة الالتزام وتوفير الدعم على الأمد الطويل إزاء المجتمع المدني (النرويج)؛

(و) إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني والعلاقات معه في جميع مراحل خطط العمل الوطنية (كندا)؛

(ز) إدماج مواضيع جديدة وناشئة في خطط العمل الوطنية المقبلة (النرويج).

وورد طلب بأن يشمل الاجتماع المقبل لشبكة هيئات الاتصال الوطنية جلسة بشأن وضع أو إعادة وضع خطط عمل وطنية للبلدان التي تفتقر إلى مثل هذه الخطط.

وفي ختام الاجتماع، قال ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة إن الهيئة ستستضيف أمانة الشبكة في نيويورك، وذكر أن الإجراءات جارية لاستقدام موظف لدعم الشبكة. وسيضطلع منسق الشبكة بمهام تشمل ما يلي:

(أ) إنشاء وتعهد قاعدة بيانات لهيئات الاتصال؛

(ب) إعداد رسائل إخبارية منتظمة من أجل النهوض بالبحوث الجديدة وأفضل الممارسات، وتعزيز فرص التمويل وتنمية القدرات، وتحديد الإجراءات والمبادرات المتخذة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ج) تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الاجتماعات نصف السنوية واجتماعات الخبراء.

وذكر الممثل أيضا أن الأمانة ستكون بحاجة إلى مشاركة وتمويل مستمرين من جانب الدول الأعضاء للمضي قدما في دعم الأنشطة المقررة. وأكدت إسبانيا، التي ستنظم اجتماع متابعة للشبكة في نيويورك خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧، أهمية إقامة شبكة عمل حقيقية حتى يتسنى لهيئات الاتصال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وأكدت ممثلة ألمانيا التزام بلدها باستضافة الاجتماع المقبل

للشبكة، المرجح عقده في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١٨ في برلين. وقالت إن الغرض من عقد هذا الاجتماع هو الاستفادة من التقدم الكبير المحرز في أليكانتي لتبادل أفضل الممارسات والحلول الممكنة، ومعالجة التحديات المشتركة، في ظل مشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

## المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة البيان المشترك الصادر عن أول اجتماع لشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن

نحن، ممثلي الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكذلك الاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، قد التقينا في أليكانتي، إسبانيا، يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بمناسبة أول اجتماع لشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

لقد باشرت الشبكة عملها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في نيويورك، بوصفها محفلاً إقليمياً لدول ذات خلفيات متنوعة ومنظمات دولية وإقليمية. ويسعى المحفل إلى توفير حيز لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بغية النهوض بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك كيفية القيام بما يلي: وضع واستعراض الاستراتيجيات الوطنية القوية الأثر؛ وإدماج التحليل الجنساني في جميع التقييمات الأمنية والنهج الوقائية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأمن وعمليات السلام وجهود الوساطة؛ والتصدي للعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع.

وبهذه المناسبة، أكد الأعضاء المؤسسون للشبكة، على نحو ما أبرزه الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية تظل هي الجهات الفاعلة الأكثر تأثيراً في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وتحمل، بهذه الصفة، المسؤولية الرئيسية عن إدماج الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات والأطر التشريعية المحلية.

وفي الجلسة الأولى، أكد أعضاء الشبكة مجدداً التزامهم بالنهوض بتطوير وتنفيذ خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بوصفها أداة للقيام على نحو منهجي بإدماج المنظور الجنساني في جهود إحلال السلام والأمن. ومع التسليم بالحاجة إلى توضيح أثر خطط العمل الوطنية على نحو أكثر فعالية، قررت هيئات الاتصال مواصلة وضع استراتيجيات لتعزيز تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية القوية الأثر، وسدّ الفجوة القائمة بين البحث النظري والممارسة العملية. وتمحور الاجتماع حول ثلاثة أفرقة عاملة معنية بمعالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين، ومنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف وخطط العمل الوطنية، وإشراك المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية.

وأقرت هيئات الاتصال بأن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمكن أن تعالج الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في ميدان السلام والأمن. وناقش الفريق العامل المعني بمعالجة الحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين مجموعة من التحديات والاستراتيجيات في هذا المجال. واتفق أعضاء الفريق على أن التحديات الرئيسية تتمثل في ضعف التواصل بشأن خطة المرأة والسلام والأمن، وصعوبة إدماج المنظور الجنساني في جهود إحلال السلام والأمن، والأثر الناجم عن ذلك على صعيد نتائج التنفيذ والقيادة. وتشمل الاستراتيجيات الرامية إلى إزالة تلك الحواجز توفير تدريب أوسع نطاقاً وأكثر اتساقاً بالطابع الاستراتيجي داخل وكالات السلام والأمن، وإدماج خطة المرأة والسلام والأمن في التشريعات والمفاهيم وعمليات التخطيط وطرق أداء العمل، وكفالة قيام كبار القادة بتعزيز مبادئ المرأة والسلام والأمن وتنفيذها وتعميمها.

وبالنظر إلى تزايد التحدي المتمثل في انتشار نزعة التطرف وتصاعد التطرف المصحوب بالعنف، وما يمثله ذلك من صعوبات أمام التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن، أكدت هيئات الاتصال أيضاً أهمية مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للمرأة والسلام والأمن مع أي استراتيجيات وسياسات ذات صلة ترمي إلى منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وبالاستناد إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف المصحوب بالعنف التي بدأ تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شددت هيئات الاتصال على أهمية النهوض بإشراك المرأة على نحو مجد وتعزيز دورها القيادي في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ترمي إلى منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وعلى وجه الخصوص، أوصى الفريق العامل المعني بمنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف بإجراء بحوث أو جمعها، بما في ذلك على الصعيدين الوطني ودون الوطني، من أجل تحسين فهم الأدوار المحددة للمرأة في منع التطرف المصحوب بالعنف ومشاركتها فيه. وركز المشاركون على عامل تنمية القدرات بوصفه أحد المداخل لإدراج خطة المرأة والسلام والأمن في الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى منع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الإرهاب، على أن تكون الاستجابات مناسبة لمناطق معينة وسياقات محددة.

وأكدت هيئات الاتصال مجدداً أهمية تعزيز الشراكات القائمة مع المجتمع المدني والمنظمات المحلية المعنية بقضايا المرأة والسلام والأمن. ورحبت بالإسهامات الأساسية المقدمة من المجتمع المدني من أجل وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية القوية الأثر. واعترفت بالفوائد الناجمة عن اتباع نهج شامل للجميع في عمليات تصميم خطط العمل الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، في إطارٍ كثيراً ما يتسم بضيق الوقت ومحدودية الموارد. وأشار الفريق العامل المعني بإشراك المجتمع المدني إلى تحديات كبيرة ماثلة أمام مشاركة المجتمع المدني والاستفادة من دعمه بصورة دائمة، منها على سبيل المثال عدم توافر التمويل المخصص لتلك المشاركة، وصعوبة إضفاء الطابع المؤسسي على إسهاماته في جميع مراحل خطط العمل الوطنية. وناقش المشاركون النماذج المتاحة لمعالجة تلك التحديات، بما في ذلك إنشاء لجان توجيهية على الصعيدين الوطني والمحلي.

وأكد المشاركون في جميع مراحل المناقشات على أهمية أن تُنتج الاستراتيجيات الوطنية أثراً مباشراً على حياة الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. وجرى التركيز على عدد من العناصر الرئيسية باعتبارها من السمات الهامة لكفالة أن تكون خطط العمل الوطنية قوية الأثر، وهي:

(أ) النهوض بالإرادة السياسية على جميع المستويات؛

(ب) كفالة التنسيق بين الوكالات الحكومية؛

(ج) إشراك المجتمع المدني؛

(د) توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط العمل الوطنية (سواء التمويل المخصص أو التمويل المقدم وفقا لخطوط الأساس الخاصة بالوكالات). وأشار المشاركون إلى أن خطط العمل الوطنية في بعض الحالات لم تتقدّم، ولا سيما من جانب البلدان النامية، نتيجة لعدم توافر التمويل؛

(هـ) تنمية المهارات التقنية وتخصيص الموارد لأنشطة الرصد والتقييم. تكتسي آليات الإبلاغ المنتظم أهمية حاسمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية. وفي هذا الصدد، قدم المشاركون أمثلة على الإبلاغ عن طريق آليات مثل الجلسات البرلمانية والتقارير الموازية والتقارير المقدمة في المنتديات الدولية.

وجرى الإقرار أيضا بأهمية اتساق الجهود المبذولة بشأن المرأة والسلام والأمن وتنسيقها على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وقدم الممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية أمثلة ملموسة صودفت في إطار مبادراتهم، وعرضوا بعض التحديات التي اعترضت تنفيذ الخطة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما.

وكان قد تقرر في الاجتماع التأسيسي أن تجتمع هيئات الاتصال مرتين في السنة لكفالة استدامة الشبكة والحفاظ على زخمها، مرة في إحدى العواصم ومرة أخرى على هامش المناقشة المفتوحة السنوية التي يعقدها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي أعقاب الاجتماع الأول الذي عُقد في إسبانيا يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ستنظم إسبانيا الاجتماع المقبل على هامش المناقشة المفتوحة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في نيويورك، في عام ٢٠١٧. وقد عرضت ألمانيا استضافة الاجتماع المقبل في العاصمة، المقرر عقده في نيسان/أبريل أو أيار/مايو ٢٠١٨، كما عرضت ناميبيا استضافة الاجتماع الذي يليه، المقرر عقده في عام ٢٠١٩.